متطلبات التمكين المجتمعي للمرأة الريفية بقرية محلة منوف مركز طنطا محافظة الغربية

هدى محمد ابراهيم الليثى، إلهام عبده محمد علي[1]

الملخص العربى

استهدف البحث تحديد درجة معرفة الريفيات المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية، والاقتصادية، والتشريعية لتمكينهن مجتمعياً، ودرجة أهمية هذه المتطلبات، وعلاقة المتغيرات المستقلة بدرجة المعرفة والأهمية لهذه المتطلبات إجمالاً، ومعوقات تمكين المرأة الريفية.

أجرى البحث على١٨٠ مبحوثة من قرية محلة منوف التابعة لمركز طنطا محافظة الغربية، واستخدم الاستبيان لجمع البيانات الميدانية وذلك خلال شهري مارس وابريل عام ٢٠٢٢، واستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط المرجح، ومعامل الارتباط البسيط واختبار مربع كاي لتحليل، ومعامل الانحدار لتحليل البيانات احصائياً.

أهم النتائج:

- **ارتفاع معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لتمكينهن حيث بلغت نسبتهن في فئة المستوى المرتفع ٨٢,٢%، ٦٨,٩%، ٥٣,٣% على الترتيب.**
- **انخفاض رأي المبحوثات في أهمية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، والتشريعية لتمكينهن، حيث بلغت نسبتهن في فئة مستوى الأهمية المرتفع ٢٩,٤%، ٢٦,١%، ٢٠% على الترتيب.**
- **وجود علاقة معنوية ارتباطية طردية بين متغيرات: حجم الحيازة الزراعية، التوافق الزواجي، الانفتاح الثقافي، العضوية في المنظمات، الثقة في النفس، للمبحوثات وبين درجة معرفتهن إجمالاً بالمتطلبات المدروسة.**
- **وجود علاقة ارتباطية طردية بين متغيري حجم الحيازة الزراعية، والتوافق الزواجي، وبين رأي المبحوثات في أهمية المتطلبات إجمالاً.**
- **وجود علاقة معنوية بين متغيرات الحالة الزواجية، تعليم الزوج، الحالة العملية للزوج، وللزوجة، الوضع الاجتماعي للأسرة وبين معرفة المبحوثات بالمتطلبات إجمالاً، ورأيهن في أهمية هذه المتطلبات.**
- **أهم معوقات تمكين المرأة الفهم الخاطئ لأمور الدين فيما يتعلق بحقوق المرأة، إهمال الدولة للمرأة الريفية سنوات طويلة، التحيز للذكور على حساب الاناث في كل شيء.**

الكلمات المفتاحية: المرأة الريفية، التمكين المجتمعي، المتطلبات، معوقات تكمين المرأة.

المقدمة

حظيت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة باهتمام كبير على المستوى العالمي والمحلي، وأصبح الإهتمام بحقوق المرأة يحتل موقعا بارزاً على خارطة الفكر والثقافة، وهناك جهداً وسعيا سياسياً لتمكين المرأة ليس فقط باعتبارها شريكاً مساوياً ولكن باعتبارها أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها ، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وتأهيله بالإضافة الى أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المحلي في صورته العامة لتحقيق التمكين الكامل والشامل للمرأة .

وعلى ذلك فإن تنمية المرأة بصفة عامة، وتنمية المرأة الريفية بصفة خاصة يعتبر عنصراً جوهرياً في أي مجتمع، ويعد أحد المقاييس التي تعبر عن نمو هذا المجتمع وتطوره،

معرف الوثيقة الرقمى:10.21608 /asejaiqjsae.2022.264682

[1] قسم تنمية الأسرة الريفية – كلية الاقتصاد المنزلى – جامعة الأزهر.

استلام البحث فى ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢، الموافقة على النشر فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢

فالمرأة تقوم ببعض الأدوار في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية يفوق ما قد يقوم به الرجل، هذا بالإضافة إلى ما تقوم به من رعاية وتربية الأبناء، فضلا عن القيام بواجباتها الزوجية ويزداد عطاء المرأة بصفة خاصة في حالة غياب زوجها سواء كانت أرملة أو مهجورة أو مطلقة، وهذه المرأة التي تعول تعاني من أعباء مزدوجة أولا إنها امرأة تقوم بدورين معا دور الأم ودور الأب، وثانيا لأنها تعاني من عدم المساواة بينها وبين الرجل في التعليم والتدريب والأجور والأمان والكرامة (فرج، ٢٠٠٧، ص:٤٢)

وتعتبر التنمية الريفية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة فالاتجاه نحو تنمية المجتمعات الريفية يمثل حجر الزاوية في تقدم المجتمع ككل وإذا كانت جميع فئات المجتمع لها دور هام وحيوي في التنمية الريفية، فان فئة المرأة الريفية تعد من الفئات الأكثر حاجة للحصول على مزيد من الرعاية والاهتمام بقصد إدماجها وتعظيم دورها في مجال التنمية الريفية (الزغبي، والسيد، ١٩٩٥، ص: ٢٢)

ولذلك يعتبر مدخل تمكين المرأة من المداخل المستخدمة من قبل الدول لإدماج المرأة في التنمية وهو مدخل مصاغ من نساء دول العالم الثالث يهدف إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف، والقضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، ولذلك يعتبر أهم المناهج التي يجب إتباعها والأكثر تداولاً في الوقت الحاضر.

المشكلة البحثية

تمثل المرأة الريفية نصف المجتمع، وهي المسئولة عن النصف الآخر، وبالتالي أصبح الاهتمام بها وتمكينها بالحصول على حقوقها التي كفلها لها الشرع والقانون مطلب حيوي وأساسي من أجل النهوض بالمجتمع المصري عامة والريفي منه خاصة، والمساهمة في تحقيق البعض من أهداف التنمية المستدامة والتي اختص البعض منها بالمرأة الريفية من حيث القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء والحد من العنف الموجه نحوهن، وتوفير فرص التعليم والعمل المناسبة.

وقد عانت المرأة الريفية ولسنوات طويلة من الاهمال والحرمان والتهميش على الرغم من عظم الأدوار التي تقوم بها سواء داخل المنزل أو خارجه، وقد ساهمت المرأة نفسها في توريث بعض أشكال التمييز ضد المرأة في ظل الموروثات الثقافية والتي تقدم الرجال على النساء في كل شيء، وتحرم المرأة من الكثير من حقوقها الشرعية والقانونية، وهو ما يؤثر سلباً على قيامها بأدوارها المجتمعية، ومن أجل تصحيح الأوضاع والعمل على التمكين المجتمعي للمرأة الريفية لابد أن يبدأ التصحيح مع المرأة نفسها وذلك من حيث مدى معرفتها بمتطلبات تمكينها سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو تشريعياً، ورأيها في مدى أهمية هذه المتطلبات انطلاقاً من أن المتطلبات تعني ما يجب أن يكون، فهل تعرف المرأة الريفية ما يجب أن يكون ويجب أن يتوفر لها من أجل تمكينها هذا ما يسعى البحث للتعرف عليه، أملا في وضع البرامج الإرشادية والاصلاحية التي تزيد من تمكين المرأة مجتمعياً ويزداد استفادة المجتمع من امكاناتها وقدراتها.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث في التعرف على مدى معرفة المرأة الريفية بمتطلبات تمكينها، وأهمية هذه المتطلبات من وجهة نظرهن، وكذلك المعوقات التي تحد من تمكين المرأة، وهو ما يمكن في ضوء نتائج هذا البحث وضع البرامج الإرشادية والتوعوية للمرأة الريفية من أجل تنمية وعيها بحقوقها وممارسة أدوراها، كذلك وضع الخطط الهادفة الى دمج وتمكين المرأة في كل مناشط الحياة المختلفة، بدءاً من وضع التشريعيات التي تضمن مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة، وتغيير نظرة المجتمع الذكوري إلى المرأة على أنها شريك أساسي في الحياة وليست تابع للرجل. إضافة إلى الأهمية النظرية للبحث والتي تتمثل في اثراء الجانب النظري

عن دراسات المرأة والتمكين المجتمعي لها وهو ما تندر البحوث والدراسات عنه في المكتبة العربية.

أهداف البحث

١- تحديد درجة معرفة المرأة الريفية بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لتمكينها مجتمعياً.

٢- التعرف على رأي الريفيات المبحوثات في درجة أهمية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لتمكينهن مجتمعياً.

٣- تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات وبين درجة معرفتهن بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية إجمالاً لتمكينهن مجتمعياً.

٤- تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثات وبين رأيهن في درجة أهمية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية إجمالاً لتمكينهن مجتمعياً.

٥-تحديد العلاقات الانحدارية بين المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة، وبين درجة معرفتهن بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية إجمالاً لتمكينهن مجتمعياً.

٦-تحديد العلاقات الانحدارية بين المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة، وبين رأيهن في درجة أهمية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية إجمالاً لتمكينهن مجتمعياً.

٧-التعرف على معوقات تمكين المرأة الريفية مجتمعياً من وجهة نظرهن.

الفروض البحثية

لتحقيق الأهداف ٣،٤،٥،٦، تم صياغة الفروض التالية:

١- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: سن المبحوثات، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، حجم الحيازة الزراعية، درجة التوافق الزواجي، الانفتاح الثقافي، العضوية في المنظمات، الثقة في النفس، الحالة الزواجية، نوع الأسرة، المستوى التعليمي للزوج، المستوى التعليمي للزوجة، الحالة العملية للزوج، الحالة العملية للزوجة، الوضع الاجتماعي للأسرة، وبين درجة معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية إجمالاً.

٢- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأي المبحوثات في درجة أهمية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية إجمالاً.

٣-يسهم كل متغير من المتغيرات المستقلة المدروسة اسهاما معنويا فريدا في تفسير التباين الحادث في درجة معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية إجمالاً.

٤-يسهم كل متغير من المتغيرات المستقلة المدروسة اسهاما معنويا فريدا في تفسير التباين الحادث في درجة أهمية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية إجمالاً.

ولاختبار صحة هذه الفروض تم وضعهم في صورتهم الصفرية.

الاستعراض المرجعى

يشتمل الإطار النظرى للدراسة على النظريات المفسرة لدراسة تمكين المرأة، وعلى المفاهيم الأساسية للدراسة، والدراسات السابقة.

أ- النظريات المفسرة لدراسة تمكين المرأة:

تعتبر نظرية التعلم بالمحاكاه أو التقليد Learning by Observing and Imitating أو التعلم بالنمذجة modeling Learning by من النظريات التي يمكن الاستعانة بها في تفسير وفهم أسباب التمكين، والتي تفترض أن التعلم بالملاحظه عندما يقوم المتعلم بتقليد سلوك يظهر عند نموذج (Model) يمكن الاقتداء به، وأن هناك عوامل تؤثر علي دافعية تقليد النموذج أو عدم تقليده منها: عوامل تتعلق بالفرد

الملاحظ نفسه وعوامل تتعلق بالنموذج الملاحظ، وعوامل تتعلق بالظروف البيئية أو المحددات الموقفية، والإنسان يحاكي أو يقلد الآخرين في عاداتهم واتجاهاتهم وأنماط سلوكياتهم إذا كان النموذج المقلد ناجحاً في المجتمع الذي يوجد فيه، وأن هذا النموذج المحاكي يكافيء إيجابياً عندما يحظي بتقدير وإحترام المجتمع، كما تؤكد النظرية على التفاعل الحتمي المتبادل والمستمر للمعرفة والسلوك والبيئة (معرفة ← سلوك ← بيئة) (الزغلول، ٢٠١٩، ص ص ١٣٩–١٥٦). وفي ضوء هذه النظرية يمكن القول أنه من خلال وجود المرأة الريفية في إطار إجتماعي معين، فإنها قد تلاحظ بعض التصرفات وأنماط السلوك الخاصة بفئة أخري من السيدات التي يسعين إلي تحسين مستوي تمكينهن الإجتماعي والإقتصادي والتشريعي، وقد تتأثر المرأة الريفية بهذه الفئة من السيدات وتقتبس بعض هذه الأنماط السلوكية الهادفة إلي تحسين مستوي تمكينهن، ولا شك أن عملية المحاكاه لا تتم إلا من خلال ملاحظة هذه النماذج الناجحة من السيدات الريفيات في محيط مجتمعها التي تعيش فيه، والتعرف علي نتيجة هذا السلوك بما يسمح لها أن تتصور نفسها في وضعهن، مما قد يولد لديها الرغبة في تحسين مستوي تمكينها. ولهذا يجب أن يوجد فى المجتمع نماذج ناجحة ومشرفة من الريفيات ويسلط عليها الضوء حتى تسمع عنها غيرها من الريفيات وتحاول تقليدهن واعتبارهن قدوة طيبة لهن، حتى تنتشر هذه النماذج الطيبة من خلال محاكاتها ومحاولة تقليدهن.

ب– مفاهيم الدراسة:

مفهوم التمكين: تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم تمكين المرأة women Empowerment، وفيما يلي استعراض لبعض هذه التعاريف: حيث عرف Kabeer (2015 , p10) تمكين المرأة بأنه زيادة قدرة النساء علي صنع خيارات استراتيجية في حياتهن في مجالات كانت فيه هذه القدرة غير متاحة لهن سابقاً.

ويري نجم (٢٠١٣، ص ص ٢٣٩– ٢٧٦) أن تمكين المرأة ينطوي علي بناء القدرات وزيادة الوعي لديها، وتعزيزها لتصبح قادرة علي الإنتاج في الحياة، ومواجهة مشكلاتها.

بينما يوضح (Jabeen, 2015, p p 5,6) التمكين بأنه تعزيز سلطة المرأة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ويمكن تحقيقه عن طريق خلق فرص أكثر للمرأة، لامتلاك المزيد من القدرات، وبما يمكنها من عمل الاختيارات، لنقلها إلى إجراءات.

بينما تعرف كلاً من ليالي شرفا(٢٠١٨، ص ٨)، حنان شملاوي، ونهيل الحيط (٢٠١٩، ص ٥١) التمكين بأنه إعطاء المرأة مزيداً من القوة، والقوة تعني تمكينها من حقوقها وفرصها، والإعتماد على نفسها من خلال منحها مزيد من السيطرة والتحكم في حياتها، والمشاركة في عملية التغيير، وإمكانية التعبير عن رأيها والإبتكار بما يعزز ويكسبها الثقة في ذاتها، والوصول إلي وضع تمتلك فيه قدرات ومهارات أعلي علي المستوي الشخصي، ومصادر أوسع واكثر تعدداً، واعترافاً وتقديراً لدورها، وقدرتها علي إمكان عيشها ضمن مساحة تكون أكثر حرية في تحديد خياراتها المؤثرة، والتأثير في كل القرارات المجتمعية.

كما يضيف المفكرون محددات أخرى وثيقة الصلة بتعريف التمكين والتي يمكن تفصيلها في ما يلي:

القوة: تعني إدراك المرأة من خلال تحليلها للقوة الداخلية لذاتها وهويتها وقدراتها الفكرية، وكيفية التأثير على حياتها وصنع خياراتها وقرارتها، وممارسة السلطة وايجاد الحلول.

الحق في الاختيار: تعني أن تكون المرأة صاحبه قدرات وخيارات تمكنها من المساهمة في تنمية ذاتها ومجتمعها وفقا لاحتياجاتها.

الاعتماد على الذات: تعني تنمية قدرات المرأة الشخصية، وإمتلاكها المهارات اللازمة التي تمكنها من مساعدة

نفسها لمواجهة مشكلاتها وبأقل الإمكانيات المتاحة لها (مريم عشي، ٢٠٢٠، ص٣٥, ٣٦).

الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال منها دراسة Kabeer (٢٠٠٣) بعنوان علاقة التمكين والفجوة الجندرية، وأشارت أن التمكين يتم عبر الترابط والتفاعل بين هذه العناصر (Achievements، Resourses, Agency and)، وأن تمكين المرأة يزداد مع تقليص الفجوة الجندرية. وتشير دراسة Chaudary, Nosheen (٢٠٠٩): أن تمكين المرأة يتأثر بكل من: التعليم، والدخول إلى وسائل الإعلام، والمتغيرات الثقافية، والاجتماعية، وعمل المرأة، ودرجة المشاركة السياسية. دراسة Varghese (٢٠١١): أوضحت أن هناك خمسة عوامل تؤثر في تمكين المرأة، وهي العوامل السياسة، والثقافية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية. وتشير دراسة نادية العزاوي (٢٠١٥): عن التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها أن غالبية المبحوثات تقعن في الفئة العليا من التمكين الاقتصادي بنسبة ٧٠,٣% وذلك في مجال القدرة علي تغيير مستوي المعيشة ورفع المستوي الاقتصادي، وأن ٥٣,٣% يقعن في الفئة المتوسطة وذلك في مجال حرية التصرف بالدخل، أما مجال القدرة علي إدارة المشاريع الخاصة واتخاذ القرارات الانتاجية يقعن في فئة التمكين الاقتصادي المتوسط بنسبة ٥٦,٣%. ودراسة الحسني وجابر(٢٠١٦): تشير إلي أن هناك تحديات اجتماعية وثقافية وسياسية وأزمة قوالب نمطية تغلف واقع المرأة العراقية، لذا فإنها بحاجة لتمكين يتجه للداخل النفسي صوب تحسين صورتها عن ذاتها، وآخر خارجي يتجه صوب تحسين تصورات المجتمع عنها، وأن هناك عدد من المقترحات لتغيير واقع المرأة والوصول بها إلي واقع أفضل وأكثر إشراقاً عن طريق التعليم، وتوجيه أفراد المجتمع إلي أهميه مكانتها ودورها، وغرس الثقة بالنفس لديها كي تكون واعية لحقوقها ولديها القدرة علي المطالبة بتلك الحقوق.

وأوضحت دراسة راشد وآخرون (٢٠١٧): عن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية المعيلة بريف محافظة أسيوط أن ٣,٢% من المبحوثات لا يوجد لديهن أي مشكلات تواجه تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن، بينما أكدت ٩٦,٨% على وجود مشكلات تواجه تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن. وتشير دراسة نهي سافوح (٢٠٢٠): عن محددات التمكين الإجتماعى والإقتصادى والسياسي للريفيات بمحافظة المنوفية أن مستوى التمكين الإجتماعى والإقتصادى والسياسى للمبحوثات الريفيات مرتفعاً لحد ما، وأن أهم آليات تمكين المرأة الريفية: التعرف على الأسباب الحقيقة للمشكلات التي تواجهها، القدرة على التعلم واستكمال تعليمها، والمشاركة الإيجابية في تنمية المجتمع. وأوضحت نتائج دراسة أماني جاد الله (٢٠٢١) عن: تمكين المرأة الريفية وعلاقته بالرضا عن الحياة في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ أن مستوى التمكين الإجتماعى والسياسى والإقتصادى والحماية للمبحوثات منخفض. كما اوضحت دراسة هدي هليل، وتيسير بازينة(٢٠٢١) عن: التمكين الاقتصادي والاجتماعي والزراعي للمرأة الريفية في محافظة البحيرة، أن مستوي التمكين الاجتماعي مرتفع، بينما مستوي التمكين الاقتصادي والزراعي متوسط، وأهم متطلب يساعد علي تمكين المراة الريفية اجتماعياً هو تحقيق تكافؤ الفرص في مجال تعليم المرأة الريفية، وأهم متطلب يساعد علي تمكينها اقتصادياً هو تحقيق تكافؤ الفرص في مجال العمل للمرأة الريفية، بينما أهم متطلب يساعد علي تمكينها زراعياً هو فتح منافذ لتسويق المنتجات الزراعية للمرأة الريفية.

من العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أنها أجريت في بيئات جغرافية متباينة ما بين دراسات أجنبية، ودراسات عربية، ودراسات مصرية، وأنها خلصت إلي إنخفاض مستوي تمكين المرأة عامة والريفية بصفة خاصة، وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات فى وضع مقياس التمكين المجتمعى للريفيات بأبعاده الثلاث المدروسة وهى الاجتماعى

والاقتصادى والتشريعى، كذلك اختيار المتغيرات المستقلة والتى يتوقع ان يكون لها علاقة بمعرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن وأهمية هذه المتطلبات، لذا فقد جاءت فكرة هذا البحث من اجل التعرف علي متطلبات التمكين المجتمعى للمرأة الريفية بأبعاده الثلاث الإجتماعى والإقتصادى والتشريعى املاً فى وضع برنامج يساعد فى رفع مستوى تمكين المرأة الريفية للاستفادة من طاقاتها وامكاناتها.

الطريقة البحثية

المجال الجغرافي: تم اختيار مركز عشوائي من بين مراكز محافظة الغربية فكان مركز طنطا، ومن بين القرى الأم بمركز طنطا تم اختيار قرية عشوائيا فكانت قرية محلة منوف.

المجال البشري: بلغ إجمالي عدد الأسر بقرية محلة منوف٣٦٠٠ أسرة اختير منهم عينة بنسبة ٥% وهى نسبة تمثل شاملة البحث تمثيل جيد وفقا لرأى بعض الاحصائيين، وقد بلغ حجم العينة ١٨٠ أسرة، ولضمان تمثيل كل الاسر بالقرية فى عينة البحث تم تقسيم القرية إلى أربعة مربعات سكنية اختير من كل مربع ٤٥ أسرة بشرط أن تتحقق شروط العينة فى الأسر المختارة وهى كون المبحوثة متزوجة أو مطلقة أو أرملة ولديها أبناء فى مراحل التعليم.

المجال الزمني: جمعت البيانات الميدانية للبحث بالمقابلة الشخصية مع المبحوثات بقرية الدراسة خلال شهري مارس وابريل من عام ٢٠٢٢.

أدوات جمع البيانات:

تم جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان تم اعدادها لهذا الغرض وشملت الأقسام التالية:

القسم الأول: واختص بقياس خصائص المبحوثات من حيث: السن، الحالة الزواجية، نوع الأسرة، عدد أفراد الأسرة، المستوى التعليمي للزوج، وللزوجة، الحالة العملية للزوج والزوجة، الدخل الشهري للأسرة، الوضع الاجتماعي للأسرة، حجم الحيازة الزراعية، التوافق الزواجي، الانفتاح الثقافي، العضوية في المنظمات، الثقة بالنفس، وقد قيست بعض هذه المتغيرات من خلال اسئلة مباشرة للمبحوثات، ومتغيرات أخرى تم قياسها بإستقصاء رأى المبحوثات على عدد من العبارات التى تعكس هذا المتغير وتعبر عنه.

القسم الثاني: اختص بقياس معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لتمكينهن مجتمعياً، وأهمية هذه المتطلبات من وجهة نظر المبحوثات وتم قياسها على النحو التالي:

١-**المعرفة بالمتطلبات الاجتماعية:** تم قياسها باستقصاء رأي المبحوثات على ٣٠ متطلب اجتماعي وذلك على مقياس مكون من مستويين هما تعرف، لا تعرف، وأعطيت الدرجات ١، صفر على الترتيب. وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن درجة معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية، وحسب معامل الفا كرونباخ لاختبار ثبات المقياس وبلغت قيمته ٧١٥. وهى قيمة مرتفعة وتشير الى ثبات المقياس.

٢-**أهمية المتطلبات الاجتماعية:** تم قياسها باستقصاء رأي المبحوثات على ٣٠ متطلب السابق السؤال عن المعرفة بها، وذلك على مقياس مكون من اربع استجابات هي أهمية بدرجة كبيرة، متوسطة، صغيرة، غير هامة. وأعطيت الدرجات ٣، ٢، ١، صفر على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن رأي المبحوثات في أهمية هذه المتطلبات لتمكينهن. وحسب معامل الفا كرونباخ لاختبار ثبات المقياس وبلغت قيمته ٧٤٨.وهى قيمة مرتفعة وتشير الى ثبات المقياس.

٣-**المعرفة بالمتطلبات الاقتصادية:** تم قياسها باستقصاء رأي المبحوثات على ٢٠ متطلب اقتصادي، وذلك على مقياس مكون من مستويين هما تعرف، لا تعرف. واعطيت الدرجات ١، صفر على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية

لتعبر عن معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاقتصادية لتمكينهن مجتمعياً، وحسب معامل الفا كرونباخ لاختبار ثبات المقياس وبلغت قيمته ٧١٥. وهى قيمة مرتفعة وتشير الى ثبات المقياس.

٤-**أهمية المتطلبات الاقتصادية:** تم قياسها باستقصاء رأي المبحوثات على ٢٠ متطلب السابق السؤال عن المعرفة بها، وذلك على مقياس مكون من أربع استجابات هي أهمية بدرجة كبيرة، متوسطة، صغيرة، غير هام. وأعطيت الدرجات٣، ٢، ١، صفر على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن رأي المبحوثات في أهمية هذه المتطلبات الاقتصادية، وحسب معامل الفا كرونباخ لاختبار ثبات المقياس وبلغت قيمته ٧٥٢. وهى قيمة مرتفعة وتشير الى ثبات المقياس.

٥-**المعرفة بالمتطلبات التشريعية:** تم قياسها باستقصاء رأي المبحوثات على ١٣ متطلب تشريعي، وذلك على مقياس مكون من مستويين هما تعرف، لا تعرف. وأعطيت الدرجات ١، صفر على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن معرفة المبحوثات بالمتطلبات التشريعية، وحسب معامل الفا كرونباخ لاختبار ثبات المقياس وبلغت قيمته ٧٢٧. وهى قيمة مرتفعة وتشير الى ثبات المقياس.

٦- **أهمية المتطلبات التشريعية:** تم قياسها باستقصاء رأي المبحوثات على ١٣ متطلب السابق السؤال عن المعرفة بها، وذلك على مقياس مكون من أربع استجابات هي: أهمية بدرجة كبيرة، متوسطة، صغيرة، غير هام. وأعطيت الدرجات٣، ٢، ١، صفر على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن رأي المبحوثات في أهمية هذه المتطلبات التشريعية، وحسب معامل الفا كرونباخ لاختبار ثبات المقياس وبلغت قيمته ٧٥٦. وهى قيمة مرتفعة وتشير الى ثبات المقياس.

كما جمعت الدرجة الكلية لمعرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية للحصول على درجة اجمالية تعبر عن معرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن، وكذلك جمعت الدرجة الكلية لرأي المبحوثات في أهمية المتطلبات الثلاث المدروسة للحصول على درجة تعبر عن رأي المبحوثات في أهمية المتطلبات إجمالاً.

القسم الثالث: واختص بقياس معوقات التمكين المجتمعي للمرأة الريفية وذلك من خلال استقصاء رأي المبحوثات على خمسة عشر معوقاً وذلك على مقياس مكون من مستويين هما نعم، لا، واستخدم التكرار والنسب المئوية لعرض هذه المعوقات.

وبعد الانتهاء من اعداد استمارة الاستبيان على النحو السابق جمعت البيانات بالمقابلة الشخصية مع المبحوثات خلال شهري مارس وابريل عام ٢٠٢٢، وبعد جمع البيانات تم تفريغها وتحليلها احصائياً مستخدماً لذلك جداول الحصر العددي والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، ومعامل الارتباط البسيط واختبار مربع كاي.

نتائج البحث

أولاً: خصائص العينة: تبين من نتائج جدول (١) أن ما يزيد عن نصف المبحوثات ٥٢,٨% تقع في الفئة العمرية المتوسطة ٣٠- ٤٥ سنة وما يقرب من ثلاث أرباع المبحوثات ٧٢,٨% متزوجات، ١١,١% منهن أرامل،

جدول ١. توزيع المبحوثات وفقا لخصائصهن المدروسة

الخصائص	عدد	%	الخصائص	عدد	%
١– السن:			**١٠– الحالة التعليمية للزوجة:**		
– أقل من ٣٠ سنة	٣٩	٢١,٧	– أمية	١٨	١٠,٠
– ٣٠–٤٥	٩٥	٥٢,٨	– تقرأ وتكتب	٢٢	١٢,٢
– ٤٥ سنة فأكثر	٤٦	٢٥,٦	– ابتدائي	٢٥	١٣,٩
٢– الحالة الزواجية:			– اعدادي	٢٥	١٣,٩
– متزوجة	١٣٩	٧٢,٨	– ثانوي	٥٩	٣٢,٨
– مطلقة	٢٩	١٦,١	– جامعي	٣١	١٧,٢
– أرملة	٢٠	١١,١	**١١– الحالة العملية للزوج:**		
٣– نوع الأسرة:			– مزارع	٤٠	٢٢,٢
– بسيطة	١١٩	٦٦,١	– عامل	١٠	٥,٦
– مركبة	١٢	٦,٧	– حرفي	٢٩	١٦,١
– ممتدة	٤٩	٢٧,٢	– أعمال حرة	٢٠	١١,١
٤– عدد أفراد الأسرة:			– موظف قطاع خاص	٣٧	٢٠,٦
– ٢–٥	١١٣	٦٢,٨	– موظف قطاع حكومي	٤٤	٢٤,٤
– ٦–٩	٥١	٢٨,٣	– بدون عمل	–	–
– ١٠–١٣	١٦	٨,٩	**١٢– الحالة العملية للزوجة:**		
٥– الحالة التعليمية للزوج:			– ربة منزل	١١٨	٦٥,٦
– أمي	١٢	٦,٧	– مزارعة	٨	٤,٤
– يقرأ ويكتب	٣٦	٢٠,٠	– عاملة	٢	١,١
– ابتدائي	١٤	٧,٨	– حرفية	٣	١,٧
– اعدادي	٢٧	١٥,٠	– أعمال حرة	٩	٥,٠
– ثانوي	٥٧	٣١,٧	– موظفة ق. خاص	١٨	١٠,٠
– جامعي	٣٤	١٨,٩	– موظفة حكومية	٢٠	١١,١
			– بدون عمل	٢	١,١
٦– الدخل الشهري للأسرة:			**١٣– الوضع الاجتماعي للأسرة**		
– أقل من ٢٠٠٠ جنيه	٣٨	٢١,١	منخفض	٥٣	٢٩,٤
– ٢٠٠٠ – ٣٩٩٩	٨٧	٤٨,٣	متوسط	١١٩	٦٦,١
– ٤٠٠٠ فأكثر	٥٥	٣٠,٦	مرتفع	٨	٤,٤
٧– الحيازة الزراعية:			**١٤– مستوى التوافق الزواجي**		
– بدون	٧٠	٣٨,٩	– منخفض (٩–١٤)	١٣	٧,٢
– فدان	٥٧	٣١,٧	– متوسط (١٥–٢٠)	٩١	٥٠,٦
– ٢–٣	٤٩	٢٧,٣	– مرتفع (٢١–٢٧)	٧٦	٤٢,٢
– ٤–٥	٤	٢,٢	**١٥– العضوية في المنظمات:**		
٨– مستوى الانفتاح الثقافي:			– بدون	٥٦	٣١,١
– منخفض (صفر –٧)	٧٩	٤٣,٩	– منظمة واحدة	٧٠	٣٨,٩
– متوسط (٨–١٥)	٩٦	٥٣,٣	– منظمتين	٣٥	١٩,٤
– مرتفع (١٦–٢١)	٥	٢,٨	– ثلاث	١٩	١٠,٦
٩– مستوى الثقة في النفس					
– منخفض (٩–١٤)	–	–			
– متوسط (١٥–٢٠)	١٢١	٦٧,٢			
– مرتفع (٢١–٢٧)	٥٩	٣٢,٨			

وثلثي المبحوثات ٦٦,١% تعيش في أسر بسيطة، وأقل نسبة ٦,٧% تعيش في أسر مركبة، وما يزيد عن ثلاث أخماس المبحوثات ٦٢,٨% عدد أفراد أسرهم قليل من ٢-٥ فرد، وما يقرب من خمس المبحوثات ١٨,٩% أزواجهن حاصلون علي مؤهل جامعي، وما يقرب من الثلث ٣١,٧% أزواجهن حاصلون علي مؤهل متوسط، وبلغت نسبة الأمية بين الأزواج ٦,٧% في حين بلغت نسبة الأمية بين المبحوثات ١٠% ونسبة الحاصلات علي مؤهل جامعي ١٧,٢% ومؤهل متوسط ٣٢,٨%.

ما يقرب من نصف المبحوثات (٤٨,٣%) دخولهن متوسطة(٢٠٠٠- ٢٩٩٩ جنيه)، وما يقرب من ربع المبحوثات ٢٤,٤% أزواجهن يعملون بوظيفة حكومية، و٢٢,٢% يعمل مزارع، وما يقرب من ثلثي المبحوثات ٦٥,٦% ربة منزل، وحوالي العشر تعمل موظفة حكومية ١١,١% وحوالي ثلثي المبحوثات ٦٦,١% الوضع الاجتماعي لأسرهن متوسط، وما يقرب من خمسي المبحوثات ٣٨,٩% لا تمتلك أسرهن حيازة زراعية، وأن ٣١,٧% منهن لديهن فدان فأقل من الأرض الزراعية، وأقل نسبة ٢,٢% لديهن من ٤-٥ فدان.

نصف المبحوثات ٥٠,٦% متوسط التوافق الزواجي لديهم متوسط، وما يزيد علي النصف ٥٣,٣% مستوي انفتاحهن الثقافي متوسط، وما يزيد علي ثلاثة أعشار المبحوثات(٣١,١%) ليست عضوة في أي منظمة اجتماعية، بينما ٣٨,٩% عضوة في منظمة واحدة، وأخيراً ما يزيد علي ثلثي المبحوثات (٦٧,٢%) مستوي ثقتهن في أنفسهم متوسطة، والثلث تقريباً ٣٢,٨% ثقتهن مرتفعة ولم توجد أي مبحوثات في فئة مستوي الثقة المنخفض.

وعليه يتضح تعدد وتنوع خصائص المبحوثات من حيث تميزهن بسن الشباب والنضج والعيش في أسر متوسطة، وصغر حجم أسرهن، وارتفاع المستوي التعليمي، والوضع الاجتماعي لأسرهن متوسط والتوافق الزواجي والانفتاح الثقافي والثقة بالنفس متوسطة، وكلها صفات يتوقع معها زيادة المعرفة بمتطلبات تمكين المرأة الريفية.

ثانياً: معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية لتمكينهن وأهمية هذه المتطلبات،

تشير النتائج جدول(٢) أن استجابات المبحوثات عن معرفتهن بالمتطلبات الاجتماعية جاءت مرتبة تنازلياً علي النحو التالي وفقاً للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها، إعداد مدربات ماهرات لتدريب المرأة الريفية بمتوسط مرجح ٠,٩٨ درجة من درجة واحدة، ثم حماية المرأة من كل أشكال العنف، وتوفير الحماية والرعاية للأمومة والطفولة ٠,٩٦ درجة، وتوفير خدمات الكشف الدوري والمبكر لأمراض الريفيات ٠,٩٥ درجة، والقضاء علي كل أشكال التمييز ضد المرأة ٠,٩٤ درجة، وتشجيع مشاركة الريفيات في المنظمات الأهلية وتنظيم القوافل الطبية إلي أماكن تواجد الريفيات، وتوعية المرأة الريفية عن واجباتها وحقوقها، توفير الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة ٠,٩٣ درجة لكل منها، وتكريم المتميزات من النساء في برامج التدريب والتأهيل، وفتح الحق للمرأة الريفية المتعلمة في تقلد المناصب العليا ٠,٩٢ درجة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المعرفة بمتطلبات المساواة بين الرجل والمرأة في كل الحقوق المدنية ٠,٧٩ درجة، وتدريب المرأة علي المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ٠,٧٤ درجة، وتنظيم الندوات التوعوية للمرأة الريفي في كل المجالات ٠,٧١ درجة.

وبتوزيع المبحوثات وفقاً لدرجة معرفتهن بالمتطلبات الاجتماعية لتمكينهن على ثلاث فئات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يزيد علي أربعة أخماس المبحوثات ٨٢,٢% تقع في فئة مستوي المعرفة المرتفع، وأقل نسبة ٦,٧% تقع في فئة المستوي المنخفض،

جدول ٢. المتوسط المرجح لمعرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية لتمكينهن واهمية هذه المتطلبات

المتطلبات الاجتماعية	المتوسط المرجح للمعرفة	الترتيب	المتوسط المرجح للاهمية	الترتيب
١– انشاء مراكز للتدريب المهني والحرفي للمرأة الريفية	٠,٨٥	١٩	١,٩٣	١
٢– اعداد مدربات ماهرات لتدريب المرأة الريفية	٠,٩٨	١	١,٨٤	٨
٣– توفير المواد الخام اللازمة لتدريب المرأة الريفية	٠,٨٧	١٦	١,٨٨	٤
٤– توفير المعدات والآلات اللازمة لتدريب المرأة الريفية	٠,٩٠	١٣	١,٧٩	١٥
٥– تكريم المتميزات من النساء فى برامج التدريب والتأهيل	٠,٩٢	١٠	١,٨٨	٥
٦– إعداد البرامج الارشادية للمرأة الريفية في مجال المشروعات الصغيرة	٠,٨٤	٢٢	١,٦٤	١٨
٧– مشاركة الريفيات فى وضع البرامج التدريبية الخاصة بهن	٠,٨٥	٢٠	١,٣٤	٢٨
٨– توفير فرص التعليم للفتيات المتسربات	٠,٨٦	١٨	١,٥١	٢٢
٩– تشجيع مشاركة الريفيات فى المنظمات الاهلية	٠,٩٣	٨	١,٩٣	٢
١٠– توفير تأمين صحى شامل للريفيات	٠,٨٤	٢٣	١,٧٠	١٧
١١– قيام الجمعيات الاهلية بتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية للريفيات	٠,٨٠	٢٥	١,٨٦	٦
١٢– تسهيل اجراءات استخراج بطاقة الرقم القومي للريفيات	٠,٨٨	١٥	١,٦٣	١٩
١٣– تنظيم القوافل الطبية الى اماكن تواجد الريفيات	٠,٩٣	٧	١,٩١	٣
١٤– توفير خدمات الكشف الدوري والمبكر لأمراض الريفيات	٠,٩٥	٤	١,٨٤	٩
١٥– تشجيع المرأة الريفية على المشاركة في مشروعات تنمية قريتها	٠,٨٧	١٧	١,٣٥	٢٩
١٦– تنظيم الندوات التوعوية للمرأة الريفية فى كل المجالات	٠,٧١	٣٠	١,٤١	٢٧
١٧– توعية المرأة الريفية عن واجباتها وحقوقها في المجتمع	٠,٩٣	٩	١,٨١	١٢
١٨– تعظيم رأس المال الاجتماعي للريفيات	٠,٩١	١٢	١,٧٥	١٦
١٩– تشجيع الريفيات على العمل التعاوني	٠,٩٣	١١	١,٣٧	٢٨
٢٠– منح الحق للمرأة الريفية المتعلمة في تقلد المناصب العليا	٠,٩٥	٥	١,٨٢	١١
٢١–إعطاء الحق للفتيات الريفيات في اختيار شريك حياتها	٠,٨١	٢٤	١,٥٣	٢١
٢٢– القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة	٠,٩٤	٦	١,٨٠	١٤
٢٣– تدريب المرأة الريفية على المشاركة فى اتخاذ القرارات الأسرية	٠,٧٤	٢٧	١,٤٨	٢٤
٢٤– مشاركة المرأة الريفية فى التخطيط لبرامج تنميتها	٠,٨٩	١٤	١,٤٥	٢٥
٢٥– اعطاء مساحة للمرأة الريفية لممارسة الادوار القيادية	٠,٨٥	٢١	١,٨١	١٣
٢٦– المساواة بين الرجل والمرأة فى كل الحقوق المدنية	٠,٧٩	٢٦	١,٥٣	٢٢
٢٧–حماية المرأة من كل اشكال العنف	٠,٩٦	٢	١,٨٢	١٠
٢٨– تدريب المرأة على التوفيق بين واجبات الاسرة ومتطلبات العمل	٠,٨٥	٢٢	١,٥٩	٢٠
٢٩– توفير الحماية والرعاية للأمومة والطفولة	٠,٩٦	٣	١,٤٢	٢٦
٣٠– توفير الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة (المسؤولة عن الاسرة)	٠,٩٣	٩	١,٨٥	٧

جدول ٣. توزيع المبحوثات وفقا لمستوى معرفتهن بمتطلبات تمكينهن مجتمعياً وأهمية هذه المتطلبات

مستوى المعرفة والأهمية / المتطلبات	منخفض		متوسط		مرتفع		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المعرفة بالمتطلبات الاجتماعية	١٢	٦,٧	٢٠	١١,١	١٤٨	٨٢,٢	١٨٠	١٠٠
أهمية المتطلبات الاجتماعية	٨٣	٤٦,٢	٤٤	٢٤,٤	٥٣	٢٩,٤	١٨٠	١٠٠
المعرفة بالمتطلبات الاقتصادية	٣٢	١٧,٨	٢٤	١٣,٣	١٢٤	٦٨,٩	١٨٠	١٠٠
أهمية المتطلبات الاقتصادية	١٠٢	٥٦,٧	٣١	١٧,٢	٤٧	٢٦,١	١٨٠	١٠٠
المعرفة بالمتطلبات التشريعية	٥٠	٢٧,٨	٣٤	١٨,٩	٦٩	٥٣,٣	١٨٠	١٠٠
أهمية المتطلبات التشريعية	٤٧	٢٦,١	٩٧	٥٣,٩	٣٦	٢٠,٠	١٨٠	١٠٠
المعرفة بالمتطلبات إجمالاً	١٢	٦,٧	٤٢	٢٣,٣	١٢٦	٧٠,٠	١٨٠	١٠٠
أهمية المتطلبات إجمالاً	٨٧	٤٨,٣	٣٤	١٨,٩	٥٩	٣٢,٨	١٨٠	١٠٠
المعوقات	١١	٦,١	٥٨	٣٢,٢	١١١	٦١,٧	١٨٠	١٠٠

وهو ما يعني ارتفاع معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية لتمكينهن مجتمعياً، وقد يرجع ارتفاع مستوي معرفة المبحوثات بهذه المتطلبات إلى ارتفاع مستوي تعليمهن.

ثالثاً: أهمية المتطلبات الاجتماعية لتمكين المرأة الريفية.

تبين من النتائج جدول(٢) أن استجابات المبحوثات علي أهمية المتطلبات الاجتماعية جاءت مرتبة تنازلياً علي النحو النحو التالي وفقاً للمتوسط المرجع حيث جاءت في مقدمتها إنشاء مراكز للتدريب المهني والحرفي للمرأة الريفية وتشجيع مشاركة الريفيات في المنظمات الأهلية بمتوسط مرجح ١,٩٣ درجة من ثلاث درجات، ثم تنظيم القوافل الطبية إلي أماكن تواجد الريفيات ١,٩١ درجة، وتوفير المواد الخام اللازمة لتدريب الريفيات، وتكريم المتميزات من النساء في برامج التدريب والتأهيل ١,٨٨ درجة، وقيام الجمعيات الأهلية بتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية للريفيات ١,٨٦ درجة، وتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة ١,٨٥ درجة، واعداد مدربات ماهرات لتدريب المرأة الريفية وتوفير خدمات الكشف الدوري والمبكر لأمراض الريفيات، ١,٨٤ درجة وحماية المرأة من كل أشكال العنف وفتح الحق للمرأة الريفية المتعلمة في تقلد المناصب العليا ١,٨٢ درجة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت أهمية المتطلبات الاجتماعية التالية: تنظيم الندوات التوعوية للمرأة الريفية في كل المجالات ١,٤١ درجة وتشجيع الريفيات علي العمل التعاوني ١,٣٧ درجة، وتشجيع المرأة الريفية علي المشاركة في مشروعات تنمية قريتها ١,٣٥ درجة، ومشاركة الريفيات في وضع البرامج التدريبية الخاصة بهن ١,٣٤ درجة.

وبتوزيع المبحوثات وفقاً لرأيهن في درجة أهمية المتطلبات الاجتماعية لتمكينهن علي ثلاث فئات، تبين من نتائج جدول(٣) أن ما يقرب من نصف المبحوثات ٤٦,٢% تقع في فئة المستوي المنخفض، وحوالي ربع المبحوثات (٢٤,٤%) تقع في فئة المستوي المتوسط، في حين بلغت نسبة المبحوثات في فئة المستوي المرتفع ٢٩,٤%، وعليه يتضح انخفاض رأي المبحوثات من حيث رأيهن في أهمية هذه المتطلبات لتمكينهن، وربما يرجع ذلك أن بعض من هذه المتطلبات صعب تحقيقها علي أرض الواقع، أو لا يناسب ظروف وإمكانات المرأة الريفية، وبالتالي كانت استجابتهن بانخفاض أهمية هذه المتطلبات فيما كانت استجابتهن مرتفعة علي أهمية بعض المتطلبات التي تناسب المرأة الريفية.

رابعاً: معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاقتصادية لتمكينهن وأهمية هذه المتطلبات.

تبين من النتائج جدول(٤) أن استجابة المبحوثات عن معرفتهن بالمتطلبات الاقتصادية لتمكينهن مجتمعياً جاءت مرتبة تنازلياً علي النحو التالي وفقاً للمتوسط المرجح، حيث جاءت في مقدمتها وضع آليات للحفاظ علي حقوق المرأة العاملة في القطاع الخاص والتزام الحكومة بكوتة المرأة في جميع الوظائف، بمتوسط مرجح ٠,٩١ درجة من درجة واحدة، ثم تسهيل التسويق التعاوني لإنتاج الريفيات ٠,٩٠ درجة، وخفض سعر الفائدة علي قروض المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية ٠,٨٨ درجة، ونقل المرأة العاملة إلي أقرب مكان لعملها ٠,٨٧ درجة، وتسهيل حصول الريفيات المعيلات علي معاش وإعفاء أبناء النساء المعيلات من المصروفات الدراسية وتوفير السلالات الجيدة من الدواجن والطيور للريفيات ٠,٨٣ درجة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت المعرفة بالمتطلبات الاقتصادية التالية: إعفاء النساء المعيلات من كل أنواع الضرائب ٠,٧٢ درجة، وتخصيص نسبة من فرص العمل بالقطاع الخاص للمرأة الريفية ٠,٧٠ درجة، وتسهيل حصول المرأة الريفية علي القروض من الجهات المانحة ٠,٦١ درجة.

وبتوزيع المبحوثات وفقاً لدرجة معرفتهن الإجمالية بالمتطلبات الاقتصادية علي ثلاث فئات تبين من النتائج جدول (٣) أن ما يزيد علي ثلثي المبحوثات (٦٨,٩%) تقع

في فئة مستوي المعرفة المرتفع، وأن ١٣,٣% تقع في فئة المستوي المتوسط، و١٧,٨% تقع في فئة المستوي المنخفض، وعليه يتضح ارتفاع معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاقتصادية لتمكينهن مجتمعياً.

خامساً: أهمية المتطلبات الاقتصادية لتمكين المرأة الريفية مجتمعياً.

تبين من النتائج جدول(٤) أن استجابة المبحوثات علي أهمية المتطلبات الاقتصادية لتمكينهن مجتمعياً جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط المرجح علي النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها تمكين الريفيات من الحصول علي ميراثهن الشرعي بمتوسط مرجح درجتين من ثلاث درجات، ثم قيام الجميعات الأهلية بتوفير المساعدات المادية للريفيات الفقيرات ١,٩٣ درجة، والتزام الحكومة بكوتة للمرأة في جيمع الوظائف ونقل المرأة العاملة لأقرب مكان لسكنها، ١,٨٣ درجة، وتخصيص نسبة من فرص العمل بالقطاع الخاص للمرأة الريفة ١,٨٢ درجة، وتخصيص جهات لتمويل المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية ١,٨٦ درجة، وتشجيع النساء الريفيات علي ادخار جزء من دخول أسرهن ١,٧٤ درجة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الاستجابة بأهمية هذه المتطلبات إعفاء النساء المعيلات من كل أنواع الضرائب بمتوسط مرجح ١,٤٠ درجة، وتسهيل التسويق التعاوني لمنتجات الريفيات ١,٣٥ درجة، وتوفير السلالات الجيدة من الدواجن والطيور للريفيات ١,٢٣ درجة.

جدول ٤. المتوسط المرجح لمعرفة المبحوثات بالمتطلبات الاقتصادية لتمكينهن واهمية هذه المتطلبات

المتطلبات الاقتصادية	المتوسط المرجح للمعرفة	الترتيب	المتوسط المرجح للاهمية	الترتيب
١– تخصيص نسبة من فرص العمل بالقطاع الخاص للمرأة الريفية	٠,٧٠	١٩	١,٨٢	٥
٢– وضع اليات للحفاظ على حقوق المرأة العاملة فى القطاع الخاص	٠,٩١	١	١,٥٩	١٢
٣– التزام الحكومة بكوتة للمرأة فى جميع الوظائف	٠,٩١	٢	١,٨٣	٣
٤– نقل المرأة العاملة الى أقرب مكان لسكنها	٨٧.	٥	١,٨٣	٤
٥– تخصيص جهات لتمويل المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية	٠,٨٣	١٠	١,٧٦	٦
٦– تسهيل حصول المرأة الريفية على القروض من جهات التمويل	٠,٦١	٢٠	١,٥١	١٦
٧– خفض سعر الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية	٠,٨٨	٤	١,٦١	٩
٨– منح فترة سماح كافية لسداد اقساط قروض المشروعات الصغيرة	٠,٨٠	١٥	١,٥٧	١٥
٩– تسهيل حصول الريفيات المعيلات على معاش الضمان الاجتماعى	٠,٨٥	٦	١,٦٠	١١
١٠– قيام الجمعيات الاهلية بتوفير المساعدات المادية للريفيات الفقيرات	٠,٨٠	١٦	١,٩٣	٢
١١– تنظيم المعارض لبيع منتجات مشروعات المرأة الريفية	٠,٨٢	١١	١,٦١	١٠
١٢– إعفاء النساء المعيلات من كل انواع الضرائب	٠,٧٢	١٨	١,٤٠	١٨
١٣– إعفاء أبناء النساء المعيلات من المصروفات الدراسية	٠,٨٣	٨	١,٥٨	١٣
١٤– تشجيع النساء الريفيات على إدخار جزء من دخول اسرهن	٠,٨٢	١٢	١,٧٤	٧
١٥– دعم مستلزمات الانتاج الزراعى للريفيات المزارعات	٠,٨١	١٤	١,٤٨	١٧
١٦– تسهيل التسويق التعاونى لانتاج الريفيات	٠,٩٠	٣	١,٣٧	١٩
١٧– تمكين الريفيات من الحصول على ميراثهن الشرعى	٠,٨٢	١٣	٢,٠٠	١
١٨– منح الريفيات الحق فى التصرف فى ممتلكاتهن	٠,٨٤	٧	١,٥٨	١٤
١٩– توفير السلالات الجيدة من الدواجن والطيور للريفيات بسعر التكلفة	٠,٨٣	٩	١,٢٣	٢٠
٢٠– توفير تكنولوجيا بسيطة للريفيات فى مجال التصنيع الغذائى	٠,٧٩	١٧	١,٧٠	٨

وبتوزيع المبحوثات وفقاً للدرجة الإجمالية لرأيهن في أهمية المتطلبات الاقتصادية في تمكينهن مجتمعياً علي ثلاث فئات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يقرب من ثلاث أخماس المبحوثات (٥٦,٧٪) تقع في فئة مستوي الأهمية المنخفض لهذه المتطلبات وأن ما يزيد علي ربع المبحوثات (٢٦,١٪) تقع في فئة المستوي المرتفع، بينما كانت أقل نسبة ١٧,٢% تقع في فئة المستوي المتوسط.

وعليه يتضح ارتفاع نسبة المبحوثات في فئة المستوي المنخفض لأهمية المتطلبات الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلي صعوبة تحقيق هذه المتطلبات علي أرض الواقع، أو أنها لا تتناسب مع ظروف الريفيات، في حين ارتفعت موافقة المبحوثات علي أهمية بعض المتطلبات والتي يسهل تحقيقها وتناسب ظروف وإمكانات المرأة الريفية.

سادساً: معرفة المبحوثات بالمتطلبات التشريعية لتمكينهن وأهمية هذه المتطلبات:

تبين من النتائج جدول (٥) أن استجابة المبحوثات علي أهمية المتطلبات التشريعية لتمكينهن مجتمعياً جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط المرجح علي النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها المعرفة بمتطلب وضع التشريعات التي تضمن تمثيل المرأة الريفية في كل المحافل بمتوسط مرجح ٠,٩١ درجة من درجة واحدة، ثم وضع التشريعات التي تحفظ للمرأة المطلقة حقوقها، وضع التشريعات التي تنظم عمل المرأة خارج المنزل ٠,٨٦ درجة، وتمثيل المرأة في المجالس العرفية ٠,٨٢ درجة، وتنظيم الندوات لزيادة وعي المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية وفتح الحق للمرأة الريفية في عضوية المنظمات الاجتماعية ٠,٧٩ درجة،

في حين جاءت المعرفة بالمتطلبات التالية في المرتبة المتأخرة ومنها توفير المناخ السياسي الذي يشجع المرأة الريفية علي المشاركة السياسية ٠,٦٨ درجة، وتشجيع المرأة الريفية علي عضوية الأحزاب السياسية ٠،٦٦ درجة، وإتاحة الفرصة للمرأة الريفية للتعبير عن رأيها بحرية ٠,٦٢ درجة.

جدول ٥. المتوسط المرجح لمعرفة المبحوثات بالمتطلبات التشريعية لمكينهن واهمية هذه المتطلبات التشريعية

المتطلبات التشريعية	المتوسط المرجح للمعرفة	الترتيب	المتوسط المرجح للاهمية	الترتيب
١- وضع التشريعات التى تحفظ حق المرأة الريفية فى الميراث	٠,٧٠	١١	٢,٣٧	١
٢- وضع التشريعات التى تحفظ للمرأة المطلقة حقوقها	٠,٨٦	٢	٢,٠٥	٣
٣- وضع التشريعات التى تضمن تمثيل المرأة فى كل المحافل	٠,٩١	١	٢,١٨	٢
٤- تسهيل مشاركة المرأة الريفية فى كل الاستحقاقات الانتخابية	٠,٧٧	١٠	٢,٠٣	٤
٥- منح الحق للمرأة الريفية فى المشاركة السياسية	٠,٨٣	٤	٢,٠٣	٥
٦- تسهيل حصول المرأة الريفية على البطاقة الانتخابية	٠,٧٨	٩	١,٨٤	٧
٧- تشجيع المرأة الريفية على عضوية الاحزاب السياسية	٠,٦٦	١٣	١,٦٢	٩
٨- توفير المناخ السياسى الذى يشجع المراة على المشاركة السياسية	٠,٦٨	١٢	١,٣٩	١٢
٩- تنظيم الندوات لزيادة وعى المرأة بحقوقها وواجباتها السياسية	٠,٧٩	٨	١,٥١	١١
١٠- وضع التشريعات التى تنظم عمل المرأة خارج المنزل	٠,٨٦	٣	١,٨٧	٦
١١- إتاحة الفرصة للمرأة الريفية التعبير عن رأيها بحرية	٠,٨٢	٥	١,٧٢	٨
١٢- تمثيل المرأة الريفية فى المجالس العرفية	٠,٨٢	٦	١,٥١	١٠
١٣- منح الحق للمرأة الريفية فى عضوية المنظمات الاجتماعية	٠,٧٩	٧	١,٣٨	١٣

وبتوزيع المبحوثات وفقاً لدرجة معرفتهن الإجمالية بالمتطلبات التشريعية لتمكينهن مجتمعياً علي ثلاث فئات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يزيد علي نصف المبحوثات (٥٣,٣٪) تقع في فئة مستوي المعرفة المرتفع، في حين أن ما يزيد علي ربع المبحوثات (٢٧,٨٪) تقع في فئة المستوي المنخفض، وأقل نسبة ١٨,٩% تقع في فئة المستوي المتوسط، وعليه يتضح ارتفاع معرفة المبحوثات بالمتطلبات التشريعية لتمكينهن مجتمعياً وهو ما قد يرجع إلي ارتفاع المستوي التعليمي والانفتاح الثقافي للمبحوثات.

سابعاً: أهمية المتطلبات التشريعية لتمكين المرأة الريفية مجتمعياً:

تبين من النتائج جدول(٥) أن استجابات المبحوثات علي أهمية المتطلبات التشريعية لتمكينهن مجتمعياً جاءت مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط المرجح علي النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها وضع التشريعات التي تحفظ حق المرأة الريفية في الميراث بمتوسط مرجح ٢,٣٧ درجة من ثلاث درجات، ثم وضع التشريعات التي تضمن تمثيل المرأة في كل المحافل ٢,١٨ درجة، ووضع التشريعات التي تحفظ للمرأة المطلقة حقوقها ٢,٠٥ درجة، وتسهيل مشاركة المرأة الريفية في كل الاستحقاقات الانتخابية، وفتح الحق للمرأة الريفية في المشاركة السياسية ٢,٠٣ درجة، ووضع التشريعات التي تنظم عمل المرأة خارج المنزل ١,٨٧ درجة، في حين جاءت الموافقة على أهمية هذه المتطلبات في المراحل المتأخرة ومنها توفير المناخ السياسي الذي يشجع المرأة الريفية علي المشاركة السياسية ١,٣٩ درجة، وفتح الحق للمرأة الريفية في عضوية المنظمات الاجتماعية ١,٣٨ درجة.

وبتوزيع المبحوثات وفقاً للدرجة الإجمالية لرأيهن في أهمية المتطلبات التشريعية لتمكينهن مجتمعياً علي ثلاث فئات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يزيد علي نصف المبحوثات (٥٣,٩٪) تقع في فئة المستوي المتوسط لأهمية هذه المتطلبات التشريعية وأن خمس المبحوثات (٢٠٪) تقع في فئة المستوي المرتفع، بينما ما يزيد علي ربع المبحوثات (٢٦,١٪) تقع في فئة المستوي المنخفض لأهمية هذه المتطلبات التشريعية.

مستوى معرفة المبحوثات بالمتطلبات المجتمعية إجمالا وأهمية هذه المتطلبات:

تبين من نتائج جدول (٣) أن أعلى نسبة من المبحوثات (٧٠%) تقع فى فئة المستوى المرتفع للمعرفة بالمتطلبات المجتمعية اجمالا لتمكينهن، وأن ما يقرب من ربع المبحوثات ٢٣,٣% تقع فى فئة المستوى المتوسط، وهو ما يعنى ارتفاع مستوى معرفة المبحوثات بالمتطلبات المجتمعية لتمكينهن، وفيما يتعلق برأى المبحوثات فى أهمية هذه االمتطلبات تبين أن ما يقرب من نصف المبحوثات ٤٨,٣% تقع فى فئة مستوى الاهمية المنخفض، وما يقرب من ثلث المبحوثات ٣٢,٨% تقع فى فئة المستوى المرتفع، وعليه يتضح ارتفاع معرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن مجتمعياً، فى حين تنخفض أهمية هذه المتطلبات من وجهة نظرهن.

وعليه يتضح أن أعلي نسبة من المبحوثات تقع في فئة مستوي الأهمية المتوسط لهذه المتطلبات التشريعية وهو ما يمكن تفسيره بأن بعض هذه المتطلبات يسهل تحقيها علي أرض الواقع ويناسب المرأة الريفية وبالتالي جاءت الموافقة علي أهمية هذه المتطلبات، في حيث أن بعض المتطلبات التشريعية صعب تحقيها ولا يناسب ظروف المرأة الريفية وبالتالي انخفاض رأي المبحوثات علي أهمية هذه المتطلبات، وبالتالي جاءت أعلي نسبة من المبحوثات في فئة مستوي الأهمية المتوسط.

ثامنا: علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمعرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن إجمالاً

ينص الفرض الإحصائي الأول على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: سن المبحوثات، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، حجم الحيازة الزراعية، التوافق الزواجي، الانفتاح الثقافي، العضوية في المنظمات، درجة الثقة في النفس، الحالة الزواجية، نوع الأسرة، الحالة التعليمية للزوج، الحالة التعليمية للزوجة، الحالة العملية للزوج، الحالة العملية للزوجة، الوضع الاجتماعي للأسرة، وبين درجة معرفة المبحوثات بالمتطلبات لتمكينهن مجتمعيا إجمالاً.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون للمتغيرات المستقلة الثمانية، واختبار مربع كاي مع المتغيرات السبع الأخرى وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (٦).

أ- نتائج معامل الارتباط البسيط:

- تبين وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وبين متغيرات حجم الحيازة الزراعية، الانفتاح الثقافي، العضوية في المنظمات، وبين معرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن إجمالاً، وبلغت قيم معامل الارتباط البسيط المحسوبة على الترتيب ٠,٢٦٣، ٠,٢١٣، ٠,٢٩٨.
- وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين متغيرات التوافق الزواجي، الثقة في النفس، وبين درجة معرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن إجمالاً، وبلغت قيمتي معامل الارتباط المحسوبة ٠,١٥٨، ٠,١٧٦.
- عدم وجود علاقة ارتباطية معنوية بين متغيرات: سن المبحوثات، عدد أفراد الأسرة، الدخل، وبين درجة معرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن إجمالاً.

ب- نتائج اختبار مربع كاي:

- تبين من النتائج جدول (٦) وجود علاقة معنوية عند مستوى ٠,٠١ بين متغيرات: الحالة الزواجية، نوع الأسرة، تعليم الزوج، تعليم الزوجة، عمل الزوج، عمل الزوجة، الوضع الاجتماعي للأسرة، وبين مستوى معرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن إجمالاً، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة على الترتيب ٣٤,٨٥، ١٧,٩٥، ١١٢,١١، ١٦١,٢٧، ٣٠,٨٤، ٧,٤١، ١٣,٣٩ وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية.
- وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: حجم الحيازة الزراعية، الانفتاح الثقافي، العضوية في المنظمات، التوافق الزواجي، الثقة في النفس، الحالة الزواجية، نوع الأسرة، تعليم الزوج، تعليم الزوجة، عمل الزوج، عمل الزوجة، الوضع الاجتماعي للأسرة، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

٢- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة برأي المبحوثات في أهمية متطلبات تمكينهن إجمالاً

ينص الفرض الإحصائي الثاني على أنه "لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين رأي المبحوثات في أهمية متطلبات تمكينهن إجمالاً.

ولاختبارصحة هذا الفرض تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون مع المتغيرات المتصلة، واختبار مربع كاي مع المتغيرات السبع الأخرى وجاءت على النحو التالي جدول (٦).

أ- نتائج معامل الارتباط السيط:

تبين من النتائج ما يلي:

- وجود علاقة ارتباطية طردية عند مستوى معنوية ٠,٠١ بين متغير التوافق الزواجي وبين رأي المبحوثين في أهمية متطلبات تمكينهن، وبلغت قيمة معامل الارتباط المحسوبة ٠,٠١٩٢ كما كانت العلاقة معنوية عند مستوى ٠,٠٥

مع متغير حجم الحيازة الزراعية، وبلغت قيمة معامل الارتباط المحسوبة ٠,٠١٥٢

- عدم وجود علاقة معنوية بين متغيرات: سن المبحوثات، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهري للأسرة، الانفتاح الثقافي، العضوية في المنظمات، الثقة في النفس، وبين رأي المبحوثات في أهمية متطلبات تمكينهن إجمالاً.

ب– نتائج اختبار مربع كاي:

- وجود علاقة معنوية عند مستوى ٠,٠١ بين متغيرات الحالة الزواجية، المستوى التعليمي للزوج، الحالة العملية للزوج، الحالة العملية للزوجة، الوضع الاجتماعي للأسرة، وبين مستوى أهمية متطلبات تمكين المرأة الريفية، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة ١٩,٦٣، ٢٧,٦٥، ٢٣,٣٥، ٢٦,٦٥، ١٢,١٢.
- لم يتضح معنوية العلاقة بين نوع الأسرة، ومستوى تعليم الزوجة، وبين مستوى أهمية متطلبات تمكين المرأة الريفية، وبلغت قيمتي مربع كاي ٦,٩٦، ١٠,٣٤.

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: حجم الحيازة الزراعية، التوافق الزواجي، الحالة الزواجية، المستوى التعليمي للزوج، الحالة العملية للزوج، الحالة العملية للزوجة، الوضع الاجتماعي للأسرة، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

ويمكن تفسير معنوية العلاقة الارتباطية الطردية بين متغيرات حجم الحيازة الزراعية، والتوافق الزواجي، والانفتاح الثقافي، والعضوية في المنظمات، والثقة بالنفس، وبين معرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن إجمالاً، إلى أن زيادة حجم الحيازة الزراعية مؤشر على تحسن مستوى المعيشة للمبحوثة، وبالتالي زيادة انفتاحها الثقافي، وعضويتها في المنظمات، وزيادة ثقتها في نفسها وتزداد معارفها ومداركها عن حقوقها والمتطلبات اللازمة لها سواء اجتماعية أو اقتصادية أو تشريعية من أجل تمكينها مجتمعياً وحصولها على حقوقها كاملة التي كفلها الشرع والقانون لها.

جدول ٦. قيمة معامل الارتباط البسيط واختبار مربع كاي لعلاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمعرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن وأهمية هذه المتطلبات

	إجمالي المعرفة	إجمالي الأهمية
السن	٠,٠٨٨	٠,٠١٧
عدد أفراد الأسرة	٠,١٠٠	-٠,٠٥٤
الدخل	-٠,٠٤٤	-٠,٠٦٥
حجم الحيازة	**٠,٢٦٣	*٠,١٥٢
التوافق الزواجي	٠,١٥٨	*٠,١٩٢
الانفتاح الثقافي	**٠,٢١٣	٠,٠١٦
العضوية في المنظمات	**٠,٢٩٨	٠,٠٢٨
الثقة في النفس	*٠,١٧٦	-٠,٠٢٦
الحالة الزواجية	**٣٤,٨٥	**١٩,٦٣
نوع الأسرة	**١٧,٩٥	٦,٩٣
تعليم الزوج	**١١٢,١١	**٢٧,٦٥
تعليم الزوجة	**٦١,٢٧	١٠,٣٤
عمل الزوج	**٣٠,٨٤	**٢٣,٣٥
عمل الزوجة	**٧٠,٤١	**٢٦,٦٥
الوضع الاجتماعي	**١٣,٣٩	**٢١,١٢

وبالنسبة لمعنوية العلاقة بين متغيرات الحالة الزواجية، ونوع الأسرة، وتعليم الزوج والزوجة، والحالة العملية للزوج والزوجة والوضع الاجتماعي للأسرة، والتي كانت لصالح المبحوثات المتزوجات واللاتي يعشن في أسر بسيطة، ومستوى التعليم لهن ولأزواجهن مرتفع، وتعملن بالوظائف الحكومية حيث إرتفعت نسبة المبحوثات لهذه الفئات فى فئة المستوى المرتفع للمعرفة بمتطلبات التمكين وكذلك أهمية هذه المتطلبات، وهذه كلها نتائج منطقية لأنها تسهم في رفع مستوى الوعي للمرأة بمتطلبات تمكينها، وأهمية هذه المتطلبات كذلك.

تاسعا: الاسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى بين المبحوثات

أ- الاسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى بين المبحوثات من حيث معرفتهن بالمتطلبات المدروسة اجمالا لتمكينهن

ينص الفرض الإحصائي الثالث على أنه "لا يسهم اي من هذه المتغيرات المستقلة المدروسة اسهاماً معنوياً فريداً في تفسير التباين الحادث في درجة معرفة المبحوثات بالمتطلبات لتمكينهن مجتمعيا إجمالاً.

ولا ختبار صحة هذا الفرض والتعرف على الاسهام الفريد في تفسير التباين في درجة معرفة المبحوثات بالمتطلبات لتمكينهن اجمالاً، تم اجراء تحليل الانحدار الخطي، وتوضح بيانات جدول (٧) وجود ثلاث متغيرات تسهم مجتمعة في تفسير التباين الكلى بين المبحوثات من حيث معرفتهن بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لتمكينهن وذلك بنسبة ١٥%، وهذه المتغيرات هي مساحة الحيازة الزراعية والانفتاح الثقافي، والثقة فى النفس، وهذا الاسهام معنوي حيث بلغت قيم "ف" لمعنوية الاسهام ١٣,١٧، ١٢,٤٧، ١٠,٣٨ على الترتيب، وهو ما يعنى اهمية هذه المتغيرات الثلاث فى زيادة معرفة المبحوثات بمتطلبات تمكينهن.

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: حجم الحيازة الزراعية، الانفتاح الثقافي، الثقة بالنفس، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

ب- الاسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى بين المبحوثات من حيث رأيهن فى أهمية المتطلبات المدروسة اجمالا لتمكينهن

ينص الفرض الإحصائي الرابع على أنه " لا يسهم اي من هذه المتغيرات المستقلة المدروسة اسهاماً معنوياً فريداً في تفسير التباين الحادث بين المبحوثات في درجة أهمية المتطلبات المدروسة لتمكينهن مجتمعيا إجمالاً.

ولا ختبار صحة هذا الفرض والتعرف على الاسهام الفريد في تفسير التباين في درجة أهمية المتطلبات المدروسة لتمكينهن اجمالاً، تم اجراء تحليل الانحدار الخطي، وتبين من النتائج جدول(٨) متغيرين يسهمان مجتمعان فى تفسير التباين الكلى بين المبحوثات من حيث رأيهن فى أهمية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية أجمالاً لتمكينهن وذلك بنسبة ١٩,٣%،

جدول ٧. الاسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى بين المبحوثات من حيث معرفتهم بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية اجمالا لتمكينهن

المتغيرات	معامل الارتباط المتعدد	%للإسهام النسبي	%التراكمية للإسهام النسبي	قيمة ف
الحيازة الزراعية	٠,٢٦٣	٦,٩	٦,٩	١٣,١٧**
الانفتاح الثقافي	٠,٣٥٢	٥,٥	١٢,٤	١٢,٤٧**
الثقة في النفس	٠,٣٨٨	٢,٦	١٥	١٠,٣٨**

جدول ٨. الاسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى بين المبحوثات من حيث رأيهن في أهمية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية اجمالا لتمكينهن

المتغيرات	معامل الارتباط المتعدد	% للإسهام النسبي	%التراكمية للإسهام النسبي	قيمة ف
التوافق الزواجي	٠,١٧٩	١٣,٢	١٣,٢	**٩,٩٢
مساحة الحيازة الزراعية	٠,٢٣١	٦,١	١٩,٣	**١٤,٩٧

وهذين المتغيرين هما: التوافق الزواجى، مساحة الحيازة الزراعية، وهذا الاسهام معنوي حيث بلغت قيم "ف" لمعنوية الاسهام ٩,٩٢، ١٤,٩٧على الترتيب، وهو ما يعنى اهمية هذين المتغيرين فى زيادة رأى المبحوثات في أهمية متطلبات تمكينهن.

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي السابق كلية، بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: التوافق الزواجي ،حجم الحيازة الزراعية وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

عاشراً: معوقات تمكين المرأة الريفية مجتمعياً:

تشير النتائج جدول (٩) أن استجابات المبحوثات على معوقات تمكينهن مجتمعياً جاءت مرتبة تنازلياً على النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها الفهم الخاطئ لأمور الدين فيما يتعلق بحقوق المرأة في الإسلام وبلغت نسبة الموافقة على هذا المعوق ٩٣,٣% من إجمالي المبحوثات، ثم اهمال الدولة للمرأة الريفية لسنوات طويلة ٩١,٧%، وصعوبة حصول الريفيات على قروض من الجهات المانحة ٩٠,٦%، والنظرة السلبية من المجتمع لدور المرأة الريفية ٨٨,٩% وتلى ذلك ارتفاع نسبة الأمية بين الريفيات ٨٨,٣%، والتمييز للذكور على حساب الاناث في كل شيء ٨٧,٨%، وإهمال الأحزاب السياسية لدور المرأة في المجتمع ٨٧,٨%، وتبعية المرأة الريفية لوالدها وزوجها ٨٥,٦% وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمرأة الريفية ٨٥%،

جدول ٩. استجابات المبحوثات على معوقات تمكينهن مجتمعياً من وجهة نظرهن

المعوقات	عدد	%
١– النظرة السلبية من المجتمع لدور المرأة الريفية	١٦٠	٨٨,٩
٢– إهمال الدولة للمرأة الريفية لسنوات طويلة	١٦٥	٩١,٧
٣– التحيز للذكور على حساب الاناث فى كل شىء	١٥٨	٨٧,٨
٤– تدنى مستوى الخدمات المقدمة للمرأة الريفية	١٥٣	٨٥,٠
٥– عدم وجود تشريعات تحمى حقوق المرأة الريفية	١٥٣	٨٥,٠
٦– صعوبة حصول الريفيات على قروض من الجهات المانحة	١٦٣	٩٠,٦
٧– قلة برامج التدريب والتأهيل الموجهة للمرأة الريفية	١٥١	٨٣,٩
٨– إهمال الاحزاب السياسية لدور المراة فى المجتمع	١٥٨	٨٧,٨
٩– العادات والتقاليد التى تمنع المرأة الريفية من الترشح فى الانتخابات	١٤٤	٨٠,٠
١٠– الفهم الخاطىء لامور الدين فيما يتعلق بحقوق المرأة فى الاسلام	١٦٨	٩٣,٣
١١– قلة المنظمات الاهلية المتخصصة للمرأة الريفية	١٤٥	٨٠,٦
١٢– ضعف دور المجلس القومى للمرأة خاصة مع المرأة الريفية	١٤٢	٧٨,٩
١٣– إرتفاع نسبة الامية بين الريفيات	١٥٩	٨٨,٣
١٤–ضعف ثقة المرأة الريفية فى نفسها وفى قدراتها	١٥٠	٨٣,٣
١٥– تبعية المرأة الريفية لوالدها وزوجها	١٥٤	٨٥,٦

وفي المراتب الأخيرة جاءت معوقات ضعف دور المجلس القومي للمرأة خاصة مع المرأة الريفية ٧٨,٩%، والعادات والتقاليد التي تمتع المرأة الريفية من الترشح في الانتخابات ٨٠%.

وعليه يتضح ارتفاع موافقة المبحوثات على المعوقات التي تحد من تمكين المرأة الريفية مجتمعياً وهذه المعوقات فيها ما هو خاص بالمجتمع من حيث عاداته وتقاليده والتي تعطي للذكور أفضلية على الاناث في شيء، ومنها ما هو خاص بالمرأة الريفية نفسها مثل ارتفاع أميتها وضعف ثقتها بنفسها وأنها تساهم في توريث هذه المعوقات لبناتها، ومنها ما هو خاص بالدولة من حيث اهمالها للمرأة الريفية، وتهميشها في كثير من الأمور، على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه وتقوم به المرأة الريفية في كافة مجالات الحياة، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود للارتقاء بواقع المرأة الريفية وتمكينها مجتمعياً.

التوصيات

١- فى ضوء ما أوضحته النتائج من ارتفاع معرفة المبحوثات بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية لتمكينهن مجتمعيا وانخفاض رايهن فى اهمية هذه المتطلبات يوصى البحث بضرورة البحث عن اسباب انخفاض رأيهن فى اهمية هذه المتطلبات ووضع البرامج والسياسات الهادفة الى زيادة فعالية هذه المتطلبات فى تحقيق التمكين المجتمعى للمرأة الريفية.

٢- فى ضوء ما أوضحته النتائج من ارتفاع معرفة المبحوثات المتعلمات والعاملات بمتطلبات تمكينهن لذا يوصى البحث ببذل المزيد من جهود تحسين احوال المراة الريفية خاصة تعليميا من خلال فتح فصول محو الامية ومدارس الفصل الواحد للمتسربات من التعليم وتوفير فرص العمل لهن سواء فى الحكومة او القطاع الخاص أو المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٣- توجيه المزيد من الرسائل والبرامج الاعلامية والارشادية للمرأة الريفية لتعريفها بحقوقها وسبل الحصول عليها، والعمل على تغيير الموروث الثقافى الذى يهمش من دور المرأة الريفية ومن إمكاناتها للنهوض باسرتها ومجتمعها.

٤- تفعيل دور المجلس القومى للمرأة خاصة مع المرأة الريفية وذلك بفتح مقرات للمجلس بالمناطق الريفية، وتحفيز الريفيات على المشاركة فى اعمال المجلس، وتصعيد المشكلات التى تعانى منها المرأة الريفية الى المجلس لايجاد حلول لها مع الجهات المختصة.

٥- توفير المزيد من التسهيلات والدعم للمرأة الريفية فى مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بما يحقق التمكين الاقتصادى لها، وهو ما ينعكس ايجابا على تحقيق كل اشكال التمكين المجتمعى لها بعد تمكينها اقتصاديا.

المراجع

الحسني، عبد المنعم علي نرجس، هبه عبد المحسن عبد الكريم جابر، ٢٠١٦، تمكين المرأة من إشغال المراكز القيادية، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد (٢٧)، عدد(٢).

الزغبي، صلاح الدين محمود ،ومصطفى كامل محمد السيد، ١٩٩٥، التغيرات المؤسسية الضرورية لدعم التنمية المجتمعية الريفية في مصر (المنظمة الصحية)، مجلد (٩)، اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مجلس بحوث الغذاء والزراعة، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية

الزغلو، عماد عبد الرحيم، ٢٠١٩، نظريات التعلم، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العزاوي، نادية كاظم عنون، ٢٠١٠، إدراك الأهمية التعليمية للمشاركة في بعض مشروعات تنمية المرأة الريفية، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، مجلد (٤٠)، عدد (٢).

المقداد، فايز جاد، وائل زكي حبيب، هاني سليمان الحسون، ٢٠١٩، دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على تمكين المرأة الريفية في

محافظة درعا، سورية، المجلة السورية للبحوث الزراعية، مجلد (٣)، عدد (٦)، سبتمبر.

جاد الله، أماني مغاوري، ٢٠٢١، تمكين المرأة الريفية وعلاقته بالرضا عن الحياة في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد (٤٢)، عدد (١)، يناير – مارس.

راشد، محمد جمال الدين، عفت عبد الحميد أحمد، مصطفى حمدى أحمد، سها ابراهيم محمد علي، ٢٠١٧، التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة فى ريف محافظة أسيوط، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، مجلد (٤٨)، عدد (٣).

سافوح، نهي طه محمد، ٢٠٢٠، محددات التمكين الإجتتماعى والإقتصادى والسياسي للريفيات بمحافظة المنوفية، مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية، مجلد(١٢)، عدد (١١).

شرفا، ليالي هاني خالد، ٢٠١٨، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تمكين المرأة الفليسطينية اقتصادياً واجتماعياً، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

شملاوي، حنان عطا، نهيل إسماعيل سقف الحيط، ٢٠١٩، محددات تمكين المرأة في الدول العربية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلّد (٤٦)، عدد(١) ملحق (١).

عيشي، مريم، ٢٠٢٠، تمكين المرأة: المفهوم والأبعاد، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، جامعة الجزائر، الجزائر، مجلد (٢)، عدد (١٤).

فرج، حنان مكرم، ٢٠٠٧، تمكين المراه التي تعول للمشاركة في التنمية الريفية في بعض قرى محافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

نجم، منور عدنان، ٢٠١٣، دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية، دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد(٢١)، عدد (٣)، يوليو.

Chaudary, IS, Nosheen, F, 2009, The Determinants of Women Empowerment in Southern Punjab Pakistan, An Empirical Analysis, European Journal of Social Sciences, vol. 49, No. 3.

Jabeen, Farhat, 2015, Women Empowerment and Socio-Economic Development: A Case Study of Pakistan, European, Journal of Business and Social Sciences, Vol. 1, No.10.

Kabeer, Naila, 2003, Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennum Development Goals, International Development Research Centre (IDRC), Ottawa.

Kabeer,N., 2015, "Reflections on the measurement of or schooling for women's subordination?"Gender and Development, Oxfam GB,Vol. 6, No.2, july.

Varghese, Thresiamma, 2011, Women Empowerment in Oman: A study based on Women Empowerment Index, Far East Journal of Psychology and Business, Faculty of business, Sohar University, Oman, vol. 2, N0. 2,

ABSTRACT

Requirements for Community Empowerment of Rural Women in the Village of Menouf, the Center of Tanta, Gharbia Governorate

Huda M. I. El-lethy; Elham A. M. Ali

The research aimed to determine the degree of knowledge of the rural women respondents about the social, economic, and legislative requirements to empower them in society, the degree of importance of these requirements, the relationship of the characteristics of the respondents to the degree of knowledge and importance of these requirements in general, and the obstacles to empowering rural women. The research was conducted on 180 female respondents from the village of Menouf locality, affiliated to the center of Tanta, Gharbia Governorate, and the questionnaire was used to collect field data during the months of March and April 2022, using frequencies, percentages, weighted average, simple correlation coefficient and chi-square test to analyze the data statistically.

They are the results:

- The increase in the respondents' knowledge of the social, economic and legislative requirements for their empowerment, as their percentage in the high level category reached 82.2%, 68.9%, 53.3%, respectively.
- Low opinion of respondents on the importance of social, economic, and legislative requirements for their empowerment, as their percentage in the category of high level of importance reached 29.4%, 26.1%, 20%, respectively.
- There is a direct correlation between the variables: the size of agricultural holdings, marital compatibility, cultural openness, membership in organizations, self-confidence of the respondents and the degree of their overall knowledge of the studied requirements.
- There is a direct correlation between the variables of agricultural holding size, marital compatibility, and the respondents' opinion on the importance of requirements in general.
- There is a significant relationship between the variables of marital status, the husband's education, the practical status of the husband and wife, the social status of the family, and the respondents' knowledge of the requirements in general, and their opinion of the importance of these requirements. The most important obstacles to empowering women are the misunderstanding of religious matters with regard to women's rights, the state's neglect of rural women for many years, and the bias towards males at the expense of females in everything.

Keywords: rural women, community empowerment, requirements, obstacles to empowering women.